مستقبل الصناعة العربية في ظل اقتصاد عالمي متغير

أ.م. د. فارس كريم بريهي أ. م. د. فيصل أكرم نصوري
جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد

المقدمة

أن التطور الاقتصادي في أية دولة إنما يقاس بالدور الذي يلعبه القطاع الصناعي في اقتصادياتها، ومقدار ما يسهم به في الناتج المحلي الأجمالي. ولا يخفى أن ينسب ذلك إلى خصوصيات هذا القطاع بوصفه الميدان الذي تتحقق فيه انجازات الثورة العلمية والتكنولوجية أكثر من غيره من الميادين، وأرتباطاته الأمامية والخلفية مع سائر القطاعات. يضاف إلى ذلك أن القطاعات الأخرى تتأثر ايجاباً بنمو القطاع الصناعي، كما انه المسؤول عن تلبية الحاجات المحلية من المنتجات وتصدير الفائض منها إلى الخارج، فضلاً عن دوره المهم في رفع العمالة وخلق المداخيل، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة. وهكذا فإن للقطاع الصناعي ونم وه وتطوره دوراً بارزاً في تنشيط الحركة الاقتصادية في أي دولة من الدول، حيث أنه القاطرة التي تقود النمو الاقتصادي وتحرك آليات التنمية. ومن هنا اهتم العالم المتقدم بالصناعة وانطلق منها نحو آفاق التقدم والازدهار حتى بلغ ما هو عليه من قوة وهيمنة على الاقتصاد العالمي.

وإذا كانت الدول المتقدمة قد أولت القطاع الصناعي اهتماماً خاصاً، فإنه من الأجدر بالدول العربية أن تعطي اهتماماً اكبر لهذا القطاع باعتباره الأداة الفعالة التي يمكن من خلالها تحقيق تحولات مهمة في الاقتصاد الوطني وتسريع عملية التنمية، ولكن الحقيقة تشـ ير إلى أن الصناعة العربية تواجه وضعاً حرجاً بسبب المصاعب والتحديات الكثيرة التي تعيق نمو هذه الصناعة، ومن هنا تبرز المشكلة في مدى قدرة الصناعة العربية على التفاعل مع المتغيرات المعاصرة في الاقتصاد العالمي وتجاوز التناقضات التي تعيق التعاون الصناعي العربي وتطوره. وتأتي هذه الدراسة محاولة استقراء الآثار التي تتركها هذه التغيرات على تطور ومستقبل الصناعة العربية خاصة التحويلية منها والتي سيتم التركيز عليها لاستبعاد الصناعة الاستخراجية (والتي يشكل فيها النفط سلعة التصدير الرئيسة في التجارة العربية) أصلاً من اتفاقات منظمة التجارة العالمية WTO . ويعد هذا من المواضيع المهمة التي تستحق البحث والتقصي في ظل أهمية القطاع الصناعي العربي وما يواجهه من تحديات كثيرة لها أثرها الكبير على مساره وتشكيل مستقبله، إذ ثمة مجموعة من هذه التحديات لها صبغتها الدولية، إلى جانب ما يواجهه من تحديات أخرى ذات صبغة محلية أو إقليمية.

فرضية البحث

تفرض التغيرات والتطورات العالمية اعادة النظر في السياسيات الأقتصادية المتبعة في الدول العربية، خاصة الصناعية منها، كون الصناعة العربية تواجه تحديات كثيرة لها الأثر الكبير على تطورها وتشكيل مستقبلها.

واستناداً إلى ما تقدم فأن هدف البحث يتركز على بيان مستقبل الصناعة العربية في ظل المتغيرات العالمية المتجددة، حيث أن هذا المستقبل مرهون بالتصدي للمعوقات والتحديات التي تواجهها، بتوفير البيئة المؤسسية والتشريعية، والبنية التحتية المناسبة لتطوير الصناعات القائمة وتوطين صناعات جديدة عصرية فيها. ولغرض الوصول إلى هدف البحث نرى أن يتم ذلك من خلال دراسة المحاور الأتية:

أولاً: الصناعة العربية ... واقعها واتجاهات النمو.
ثانياً: أداء الصناعة العربية.
ثالثاً: التحديات التي تواجه الصناعة العربية ومستقبلها.
رابعاً: التأثيرات المحتملة لتطبيق اتفاقات WTO على الصناعة العربية.
خامساً: استشراف مستقبل الصناعة العربية.

أولاً- الصناعة العربية... واقعها واتجاهات النمو

اهتمت الدول العربية بالصناعة منذ شروعها ببرامج التنمية الشاملة في مطلع سبعينات القرن العشرين في خضم سعيها إلى تقليل هوة التخلف التي تعاني منها. ويتكون القطاع الصناعي في الدول العربية من فرعين أساسيين هما: الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، وتسهم الصناعة الاستخراجية بالجزء الأكبر من نسبة العائدات التصديرية ولاسيما بالنسبة للدول النفطية وبعض الدول الأخرى بصفتها مصدرة لخامات الحديد والفوسفات وغيرها. وقد اهملت اتفاقيات (الجات) بالرغم من اهتمامها الكبير بتحرير التجارة الدولية سلعة التصدير الرئيسة في التجارة الدولية ألا وهي النفط، بالرغم من أنها تمثل أهمية كبيرة في إجمالي الصادرات العربية التي تعد مصدراً رئيسياً لتمويل الاستثمارات في مشاريع التنمية العربية، ولذا سيتم دراسة عدد من المؤشرات التي تخص الصناعة التحويلية وكما هو مبين أدناه:

1- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

بالرغم من تزايد الأهمية التصديرية لقطاع الصناعة التحويلية في الدول العربية، إلا أنه لا يزال يؤدي دوراً ثانوياً في الاقتصادات العربية. فالصناعة التحويلية التي تمثل جوهر عملية التصنيع والتي تضم مجموعة كبيرة من الأنشطة الصناعية، إلا أن مساهمتها لا زالت محدودة، حيث تشير البيانات الاحصائية المتوفرة إلى أن نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العربي لم تتغير كثيراً منذ أكثر من ربع قرن من الزمن. فقد كانت هذه النسبة حوالي 7 % عام 1973، وصلت في عام 2001 إلى حوالي 11 %، ثم انخفضت لتصل إلى حوالي 9.4 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007 (أنظر الجدول رقم 1). وعلى الرغم من انخفاض مساهمة هذه الصناعة خلال الفترة الماضية، إلا أنه يلاحظ أن القيمة المضافة لناتج الصناعة التحويلية سجل معدل نمو موجباً خلال الفترة 2001 - 2007 فبعد أن كان معدل النمو منخفضاً وقدره 1.6 % عام 2001، ارتفع بشكل كبير ليصل إلى 14.6 % عام 2007 (الجدول رقم 1). ويلاحظ أن هذا الناتج قد نما خلال الفترة أعلاه بمعدل نمو سنوي متوسط قدره حوالي 12.4 % بالرغم من انخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 9.5 % خلال الأعوام 2005 - 2007، بسبب ارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي العربي، لا سيما مساهمة الصناعة الاستخراجية التي ارتفعت من حوالي 27.2 % عام 2001 إلى حوالي 40 % عام 2007.

الجدول رقم (1)

تطور الناتج الصناعي العربي بالأسعار الجارية للفترة 2000 - 2007

(مليار دولار)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي %	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي %	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي %	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
2000	209.8	59.0	31.0	71.9	5.7	10.6	281.7	40.9	41.6
2001	180.9	13.8 -	27.2	73.0	1.7	11.0	253.9	9.9 -	38.0
2002	181.8	0.5	27.0	74.7	2.4	11.1	256.6	1.1	38.1
2003	219.1	20.5	29.0	82.6	10.5	10.9	301.7	17.6	39.9
2004	292.2	33.4	32.8	93.9	13.7	10.5	386.1	28.0	43.3
2005	420.7	44.0	38.6	106.6	13.5	9.8	527.3	36.6	48.4
2006	522.4	24.2	40.5	120.9	13.4	9.4	643.3	22.0	49.8
2007	585.4	12.1	39.8	138.6	14.6	9.4	724.0	12.5	49.2

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2007 و 2008، (ص70 و ص 66)

الجدير في الذكر أن التراجع في نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، قد حصل رغم الارتفاع المستمر لنسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، مما يدل على أن معدل نمو القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية كان أعلى بكثير من معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الدول العربية.

وتتميز الصناعة التحويلية في كل من تونس والأردن ومصر والمغرب بارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007، حيث تتراوح ما بين 15 - 17.1 %، ومع ذلك فإن هذه النسب لا تزال منخفضة بالمقارنة مع دول أخرى مثل اليابان وكوريا، حيث تبلغ حوالي 30 % و 40 % على التوالي[1]. والشكل رقم (1) يوضح تطور نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لعام 2007.

شكل رقم (1)
نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في
الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2007

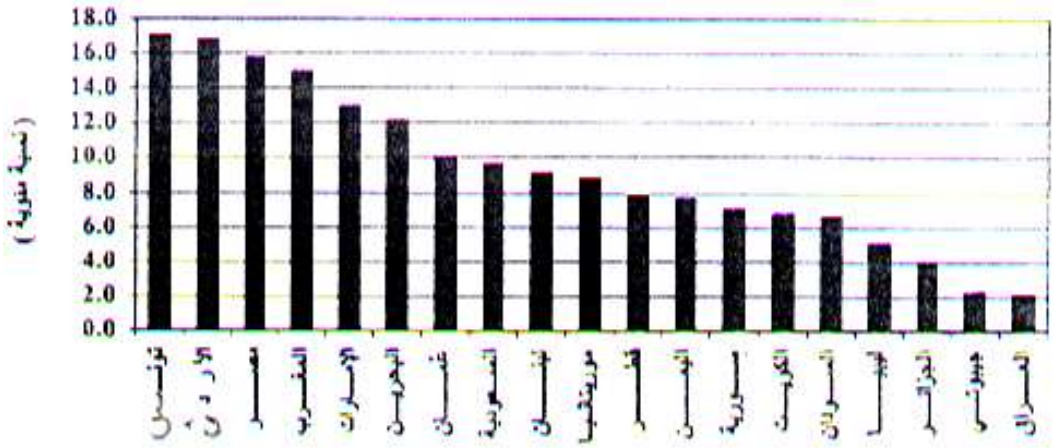

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008.

ومن جانب أخر، تشير البيانات إلى أن مساهمة القطاعات الأنتاجية المتمثلة في الزراعة والصناعات التحويلية لا زالت ضعيفة ولم تتجاوز (15.5%) عام 2007 من الناتج المحلي الأجمالي العربي، بينما مساهمة قطاعات الخدمات بأنواعها تصل إلى ما نسبته (38.2 %) من اجمالي الناتج المحلي العربي (انظر الجدول رقم 2). وإذا ما استثنينا الصناعات الاستخراجية يلاحظ تراجع اهمية القطاعات السلعية (الزراعة والصناعات التحويلية) في الناتج، فقد شكلت نحو (30.5 %) عام 2000 لتنخفض إلى حدود (25.8 %) عام 2007، مقابلة ارتفاع مساهمة قطاعات الخدمات لتصل إلى ما نسبته (63.4 %) من الناتج المحلي الأجمالي عام 2007 مقارنة بـ (60.2 %) عام 2000. ويعود ذلك إلى الأستثمارات الكبيرة في مشاريع قطاع التوزيع والخدمات (لا سيما من قبل القطاع الخاص) لارتفاع معدل ربحيتها وسرعة مردودها الاقتصادي مقارنة مع الاستثمارات في المشاريع الانتاجية، مما يعني أن الاقتصاد العربي قد انتقل تدريجياً من اقتصاد معتمد على الزراعة والانشطة الأولية الأخرى، إلى اقتصاد تتمحور انشطته حول الخدمات دون المرور بمرحلة التنمية الصناعية المتقدمة، وهذا يظهر مدى الاختلال الهيكلي الكبير الذي يعاني منه الاقتصاد العربي.

الجدول رقم (2)

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الأجمالي للدول العربية
لعامي 2000 ، 2007

(نسب مئوية)

البيانات	هيكل الناتج المحلي الأجمالي*		هيكل الناتج غير الاستخراجي**	
	2000	2007	2000	2007
- قطاعات الإنتاج السلعي منها:	55.8	61.8	39.8	36.6
الزراعة	11.5	6.1	15.6	10.1
الصناعات الاستخراجية	26.7	39.8	-	-
الصناعات التحويلية	10.9	9.4	14.9	15.7
باقي قطاعات الانتاج	6.7	6.5	9.3	10.8
اجمالي قطاعات الخدمات منها:	44.2	38.2	60.2	63.4
الخدمات الحكومية	12.3	10.1	16.8	16.7
الناتج المحلي الاجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0

* النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج.
** النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج بعد استبعاد القيمة المضافة في قطاع الصناعات الاستخراجية.
المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2001، 2008، ص19 و ص279.

2- هيكلها الإجمالي:

تتضمن الصناعة التحويلية عدداً كبيراً من الصناعات منها صناعات مواد البناء والصناعات الهيدروكربونية والصناعات الغذائية، وصناعة المنسوجات والملابس، بالإضافة إلى صناعة الدواء والمستلزمات الطبية. ويتصف هيكل الصناعة التحويلية في الدول العربية بغلبة الصناعات الخفيفة التي تنتج سلع استهلاكية، إذ تسيطر هذه الصناعات على عصب الصناعات التحويلية العربية. ففي عام 2004 وصلت مساهمة الصناعات الغذائية إلى حوالي 16 % من هيكل الصناعة التحويلية، وتحتل هذه الصناعات مكانة خاصة في كل من موريتانيا والمغرب واليمن ولبنان، حيث وصلت مساهمتها في اجمالي القيمة المضافة إلى حوالي 42 % ، 31 % ، 29 % ، 27 % فيهما على التوالي (أنظر الجدول رقم 3). وتحتل الصناعات الغذائية أهمية خاصة في معظم الدول العربية وذلك لارتباطها بالأمن الغذائي العربي، إضافة إلى دورها في توفير فرص عمل واسعة وقدرتها على استغلال المنتجات الزراعية المحلية. وقد تباينت مساهمة الصناعات الغذائية في ناتج الصناعة التحويلية العربية، إذ قدرت قيمة الناتج لهذه الصناعات عام 1997 بحوالي (15) مليار دولار تمثل 22 % وحوالي (13) مليار دولار عام 2000 أي 17 % من ناتج الصناعة التحويلية[2]. وهو أقل من مستوى ناتج هذه الصناعات عام 2004 والبالغ حوالي (14) مليار دولار.

أما صناعة المنسوجات والملابس والتي تملك الدول العربية فيها ميزة نسبية فتقدر مساهمتها بحوالي 11 % من هيكل الصناعة التحويلية عام 2004 كما يتضح من الشكل رقم (2). ولهذه الصناعة أهمية خاصة في كل من مصر والسودان وسوريا وتونس بوصفها من الصناعات التقليدية الرئيسة في هذه الدول، إلا أنها تمر بمرحلة انتقالية صعبة بعد التحرير الكامل لتجارتها في يناير 2005 وانتهاء العمل بنظام الحصص في السوق الأوربية الذي استفادت منه بعض الدول العربية، وقد شهد ناتج صناعة المنسوجات والملابس تراجعاً واضحاً من حيث مساهمتها في ناتج الصناعة التحويلية العربية، حيث يقدر مساهمة ناتج هذه الصناعة بحوالي 15 % عام 1996، تراجع إلى حوالي 13.7 % عام 1999، ثم إلى 10 % من ناتج الصناعة التحويلية عام 2000، ثم عاد ليرتفع إلى نحو (11 %) عام 2004، وبناتج يقدر حوالي (9.7) مليار دولار[3].

أما الصناعات الوسيطة فقد احتلت مركزاً متقدماً في هيكل الصناعات التحويلية العربية، إذ وصلت مساهمة الصناعات الهيدروكربونية (الكيمياويات والغاز والبتروكيمياويات) لعام 2004 إلى حوالي 33 % من القيمة المضافة للصناعات التحويلية. وقد نمت الصناعات الوسيطة بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين بسبب الطفرة النفطية التي أتاحت للدول العربية النفطية وشبه النفطية أن تملك ميزة نسبية فيها، ولهذا فقد أولت هذه الدول اهتماماً خاصاً لصناعة التكرير والصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية كثيفة الطاقة ورأس المال. وتبدو صناعة البتروكيمياويات واعدة في الدول العربية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، كنشاط يمكن أن يكون له قدرة تنافسية عالية في ذاته لوفرة المواد الأولية، بالإضافة إلى دوره في رفع القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية من خلال تشابكاته الأمامية والخلفية مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أما قطاع الصناعات الرأسمالية والذي يعد أساس القاعدة الإنتاجية، فقد بلغت حصة صناعة المعدات وآليات النقل بوصفها ا جزءاً من هذا القطاع 15 % من هيكل الصناعة التحويلية لعام 2004 (الشكل رقم 2)، وهذا يعكس ضعف مساهمة هذا القطاع بالنسبة للتوزيع النسبي لمكونات الصناعة التحويلية وضعف القطاعات الأخرى في الدول العربية.

وقد أنعكس هذا الوضع للهيكل الصناعي التحويلي العربي سلباً على حجم الواردات للدول العربية ولاسيما من المعدات وآليات النقل التي حافظت على صدارتها في الهيكل السلعي للواردات العربية، فبعد أن بلغت حصتها حوالي (30 %) عام 1999[4] ارتفعت إلى نحو (37.2 %) كمعدل متوسط من اجمالي مكونات الواردات الصناعية العربية للفترة 2003 - 2007[5]. بالإضافة إلى هذا فقد أظهرت بيانات التجارة الخارجية انخفاض نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات العربية إذ بلغت 13.7 % عام 2005 مقارنة بـ 14.3 % عام 1990 [6]، فيما بلغت نسبة الصادرات من الوقود والمواد الخام والمعادن إلى إجمالي الصادرات العربية حوالي 82 % للعام ذاته. ويعد هذا من المؤشرات البالغة الأهمية على أن قطاع الصناعة التحويلية العربية بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الدول العربية وما تملكه من إمكانات، فهي لا تزال مصدرة للمواد الأولية ومستوردة للسلع المصنعة، وهي تصدر أقل بكثير مما تستورد.

والجدير بالذكر، أن الدول العربية قامت بأنشاء العديد من الصناعات التحويلية ومنها صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، وأهمها البتروكيمياويات والأسمدة ومنتجات الحديد والصلب والأسمنت، لأنها تتمتع بميزة نسبية تنافسية كبيرة بسبب تدني تكلفة مدخلاتها.

الجدول رقم (3)
توزيع القيمة المضافة للصناعات التحويلية حسب الأنشطة الصناعية للدول العربية لعام 2004

(نسبة مئوية)

	القيمة المضافة (مليون دولار)	الصناعات الغذائية	صناعة المنسوجات والملابس	الصناعات الهيدروكربونية	صناعة المعدات وآليات النقل	الصناعات الأخرى	إجمالي النسب المئوية
الدول العربية	87.785.5	16	11	33	15	25	100
الأردن	1.876.2	22	6	30	8	34	100
الإمارات	13.042.1	9	11	51	14	15	100
البحرين	1.128.4	7	3	15	2	73	100
تونس	5.197.7	18	30	25	10	17	100
الجزائر	4.184.1	20	7	11	14	48	100
جيبوتي	15.01	-	-	-	-	-	-
السعودية	25.323	12	1	38	18	31	100
السودان	1.204.5	-	-	-	-	-	-
سوريا	718.6	21	25	2	26	26	100
العراق	651.2	-	-	-	-	-	-
عُمان	2.020	21	11	28	15	25	100
قطر	1.789	6	18	45	13	18	100
الكويت	4.457	7	3	76	3	11	100
لبنان	1.794.9	27	15	8	17	33	100
ليبيا	925.4	-	-	-	-	-	-
مصر	13.537.9	19	15	27	21	18	100
المغرب	9.187.7	19	15	27	21	18	100
موريتانيا	155.0	42	3	15	20	20	100
اليمن	577.0	29	5	14	10	42	100

المصـــــدر: صـــــندوق النقـــد العربـــي وآخـــرون، التقريـــر الاقتصـــادي العربـــي الموحـــد، أيلـــول (سبتمبر) 2005، ص286.

شكل رقم (2)
التوزيع النسبي لمصادر القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية عام 2004

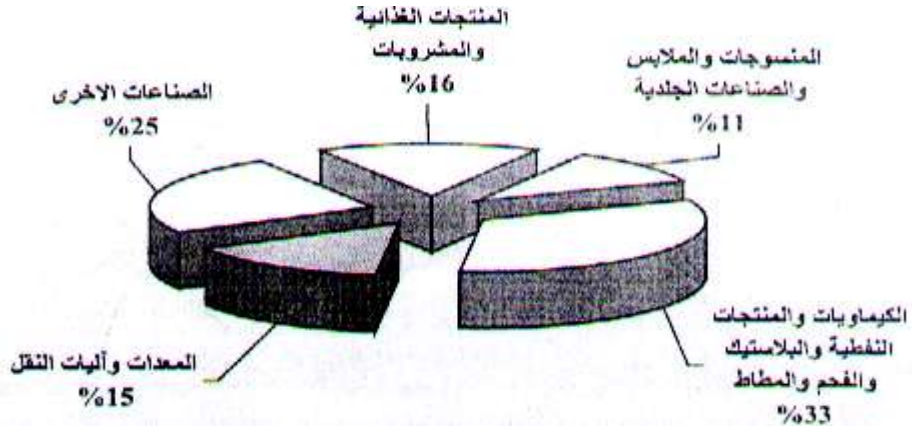

المصدر: استناداً إلى بيانات الجدول رقم (3)

3- اتجاهات النمو

تشير الإحصاءات إلى أن نمو القطاع الصناعي التحويلي في الدول العربية، قد شهد تعرجات خلال العقدين الماضيين لتخفي تفاوتاً كبيراً في الأهمية النسبية لهذا القطاع والذي من أهم مؤشراته القيمة المضافة. ويلاحظ من الجدول رقم (1) أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية مستمرة في الزيادة سنة بعد أخرى، فبعد أن كانت 71.9 مليار دولار عام 2000، ارتفعت لتصل في عام 2005 إلى حوالي 106.6 مليار دولار، ثم ارتفعت إلى حوالي 138.6 مليار دولار عام 2007، إلا أن معدل النمو السنوي لها متذبذب وبطيء جداً، ولهذا السبب فقد بقيت مساهمة هذا القطاع محدودة كما أشرنا إلى ذلك سلفاً، ولم تتعدى 11 % وهي أعلى نسبة سجلت لمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 - 2007. وهذه المساهمة تعد قليلة ومتواضعة وتدل على أن أغلب السلع الصناعية العربية تعد ذات قيمة مضافة منخفضة وتقنية بسيطة، وهذا دليل على محدودية القاعدة الإنتاجية التي لا تزال ترتكز على صناعات تعتبر خفيفة. وعلى هذا فأن نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية يتراوح ما بين 314 دولار عام 2004 و 395 دولار عام 2006 (الجدول 5)، ومن المتوقع أن لا يتجاوز هذا الحد خلال السنوات القليلة القادمة.

وعلى مستوى الدول فرادى يبين مؤشر القيمة المضافة على أن هذه القيمة للصناعة التحويلية تمتد حدودها من حوالي 19 مليون دولار و 253 مليون دولار كما في حالتي جيبوتي وموريتانيا على الترتيب، إلى حوالي 25 مليار دولار و 36 مليار دولار كما في كل من الإمارات والسعودية على الترتيب عام 2007 (أنظر الجدول رقم 4). ويعود هذا التباين إلى شبكة من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى ذلك، خلاصتها هي المفارقة المالية والاقتصادية بين الدول العربية، والاختلاف في مضامين الاستراتيجيات التنموية والصناعية المتبعة فيها، ومصادر المواد الأولية، ووضع العمالة في هذا القطاع كما ونوعاً، ونسبة الإنفاق على البحث العلمي لمصلحة القطاع الصناعي التحويلي، والأسواق العالمية للصادرات الصناعية العربية، وآخرها أداء الاقتصاد العالمي وعلاقته بمستوى الطلب العالمي على الإنتاج الصناعي[7].

الجدول رقم (4)

القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الدول العربية

(بالأسعار الجارية) للفترة 2000 - 2007

(مليون دولار)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
138.588.4	120.912.8	106.592	93.918.6	82.611.6	74.743.4	72.964.4	71.836.9	الدول العربية
2.665.3	2.393.2	2.051.8	1.852.8	1.526.9	1.393.1	1.214.7	1.138.6	الأردن
24.994.1	19.995.4	16.665.8	13.658.0	11.494.9	10.268.2	9.566.2	9.465.4	الإمارات
2.260.2	1.951.3	1.615.1	1.215.5	1.118.0	1.019.7	926.5	888.8	البحرين
5.908.7	1.410.3	4.974.9	5.195.7	4.836.3	4.302.2	3.716.1	3.530.7	تونس
5.378.6	4.537.1	4.347.8	4.185.5	3.658.2	3.456.0	3.323.1	3.188.1	الجزائر
18.6	17.2	16.0	15.0	14.1	13.4	13.0	12.6	جيبوتي
36.267.5	33.043.2	29.522.9	25.554.1	23.004.8	19.460.0	18.454.9	18.210.7	السعودية
3.778.5	3.280.6	2.477.2	2.131.9	1.635.3	1.467.0	1.251.5	882.1	السودان
2.883.1	2.360.4	205.7	2.329.9	1.770.9	1.654.5	1.742.3	780.7	سوريا
1.448.8	982.1	784.4	514.0	156.9	319.0	316.1	236.3	العراق
4.051.8	3.697.5	2.556.8	2.086.3	1.872.3	1.640.3	1.659.8	1.078.2	عُمان
4.957.1	4.361.3	3.585.0	3.295.3	1.800.3	1.394.5	1.073.9	965.7	قطر
5.572.7	5.563.4	5.806.1	4.940.3	3.781.6	2.984.8	2.212.4	2.607.9	الكويت
2.236.2	2.068.5	1.958.8	1.950.4	1.798.9	1.700.2	1.550.6	1.515.5	لبنان
3.124.0	2.753.4	2.390.6	1.883.6	1.552.3	1.164.9	1.967.6	2.316.1	ليبيا
20.102.0	17.155.0	14.950.4	13.551.1	14.038.8	15.752.7	17.707.7	18.362.5	مصر
10.980.9	9.776.9	9.308.0	5.810.1	7.731.9	6.013.9	5.602.6	6.029.1	المغرب
253.1	85.5	55.5	27.0	57.4	55.3	74.2	75.7	موريتانيا
1.614.2	1.480.4	1.915.1	1.022.1	702.0	683.7	596.3	552.2	اليمن

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر (ايلول) 2005، ص314.

4- العمالة والإنتاجية

يقدر عدد العمالة الصناعية في الدول العربية حسب التقرير الصناعي العربي لعام 2007 بحوالي (19) مليون عامل، أي ما يمثل نسبة 17 % فقط من مجمل العمالة العربية[8]، وهو حجم العمالة نفسه المقدر للسنوات 2003- 2006 تقريباً، مما يعني عدم ميله للزيادة بسبب اهتمام العديد من الدول العربية بالصناعات كثيفة رأس المال بدلاً من الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة. وتعتبر هذه النسبة متدنية مقارنة مع الدول النامية مثل ماليزيا والمكسيك وجنوب إفريقيا وتركيا، والتي تتراوح نسبة العمالة الصناعية فيها ما بين 23- 32 % [9]. ونتج عن ثبات حجم العمالة الصناعية عند مستوى العام 2005، ونمو قيمة الناتج الصناعي، تحسن في إنتاجية العامل الصناعي بنسبة قدرها حوالي 19.5 %، لتصل إلى حوالي (32.3) ألف دولار للعامل الواحد عام 2006 مقارنة بحوالي (27) ألف دولار عام 2005 (أنظر الجدول رقم 5)، كما زادت حصة الفرد من ناتج القطاع الصناعي بالأسعار الجارية من (974) دولار عام 2003 إلى (2054) دولار عام 2006، مما يشير إلى تحسن مساهمة القطاع الصناعي في توليد الدخل الفردي، وذلك نتيجة لتحسن العائد من الصناعة الأستخراجية، حيث إن إنتاج العامل الصناعي في هذه الصناعة يشكل نسبة كبيرة تصل إلى حوالي 70 %.

الجدول رقم (5)

متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي وإنتاجية العامل الصناعي للفترة 2003 - 2006

(دولار)

السنة	متوسط نصيب الفرد من ناتج القطاع الصناعي					إنتاجية العامل الصناعي العربي
	الصناعة الأستخراجية		الصناعة التحويلية		القطاع الصناعي	
		نسبة التغيير السنوي %		نسبة التغيير السنوي %		
2003	758	-	216	-	974	16.007
2004	987	30.2	314	45.3	1.304	20.129
2005	1393	41.1	351	11.7	1.744	27.049
2006	1658	19.0	395	12.5	2.054	32.341

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2004 - 2006، 2007.

ثانياً- أداء الصناعة العربية

تتسم الصناعة العربية بضعف تشابكها مع معظم القطاعات الاقتصادية في نطاق الاقتصاد الوطني لكل بلد عربي، سواء كانت صناعة احلالية أو تصديرية، لأن السياسات الاقتصادية، والقطاعية التي نفذت في الدول العربية طلية العقود الأربعة الماضية لم تصل بعد إلى إقامة علاقات تبادلية قوية بين الصناعات القائمة من ناحية، وبينها والقطاعات الاقتصادية الأخرى من نا حية أخرى، مما أثر سلباً على الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العربي، وحد من قدرته على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

فعلى سبيل المثال لم تتمكن الصناعة العربية، من توجيه نسبة أكبر من المخرجات الزراعية نحو التصنيع المحلي، وتحويل بعضها إلى منتجات استهلاكية أو غذائية في أطار الصناعات الغذائية، حيث يلاحظ أن القطاع الزراعي العربي ما زال يركز بصورة اساسية على انتاج محاصيل تفي بإغراض التصدير أكثر من تلبيتها لحاجات الصناعة المحلية والأستهلاك المحلي من السلع الغذائية، مما حَد من فاعلية الصناعات الغذائية المحلية القائمة التي تتعرض إلى نقص السلع الغذائية اللازمة في كثير من المواسم، واتجاهها نحو استيراد المواد الأولية الزراعية اللازمة لها من الخارج.

كما يلاحظ أن المخرجات الصناعية المستخدمة في القطاع الزراعي، كالآلات والمبيدات والأدوات الزراعية المختلفة وغيرها، ما زالت محدودة ولا تفي بحاجة الزراعة العربية. وأن ما يصنع من الآلات والمعدات والجرارات على سبيل المثال يتم في صناعات تجميعية تختص بالمرحلة الأخيرة للسلعة المجمعة، بحيث لا تحقق للاقتصاد المحلي إلا قيمة مضافة ضئيلة، ولا تساعد في الوقت نفسه على بناء قاعدة صناعية محلية متكاملة مع متطلبات القطاع الزراعي تعمل على رفده وتسريع نموه.

وكذلك يمكن القول أن الصناعة التحويلية ليست في تكامل مع بعض فروع الصناعة الأستخراجية داخل القطاع الصناعي إذ لا يدخل من مخرجات هذه الصناعة في الصناعة التحويلية المحلية إلا نسبة ضئيلة منها، مثال ذلك خامات النفط والفوسفات والحديد التي يصدر معظمها للخارج كمواد أولية[10].

من جانب أخر، يلاحظ أن قطاع البناء والإسكان في كثير من الدول العربية على الرغم من اعتماده على الإنتاج الصناعي المحلي في توفير احتياجاته من الحديد والأسمنت والأدوات الصحية والزجاج وغيرها، إلا انه يتجه إلى الاستيراد من الخارج من هذه السلع نفسها ومن سلع أخرى كثيرة يمكن تصنيعها محلياً.

وتفيد الكثير من المصادر ايضا أن القطاع السياحي العربي لا يعتمد بدرجة كبيرة على الصناعات الخشبية والمفروشات المحلية، وأن معظم الفنادق العربية تعتمد في تجهيزاتها على الاستيراد من الخارج.

أن عدم التكامل ما بين القطاعات الاقتصادية من شانه أن لا يساعد على الاستفادة المثلى من منتجاتها ويزيد من اعتمادها على التصدير والاستيراد، ويرفع من درجة انكشاف الدول العربية على الخارج، ولهذا أثر سلبي على قدرة الدول العربية على بناء هيكل إنتاجي متكامل، تترابط في إطاره الصناعة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتنمو معاً بصورة مستمرة تساعد على تحقيق تنمية متوازنة.

لقد حققت الصناعة التحويلية العربية خلال العقود الأربعة الماضية انجازات كثيرة، إلا أنها ما زالت ناشئة، وقاصرة عن دفع عجلة التنمية الاقتصادية. فهي تسهم بحصة متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل (كما أشرنا إلى ذلك في المحور الأول) ولا تغطي صادراتها أكثر من ثلث قيمة الواردات الصناعية العربية. ويعكس هذا الأمر استمرار الضعف الهيكلي في بنية الاقتصادات العربية التي تعتمد اساساً على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة والتقانة الأجنبية.

ويلاحظ بالنسبة لبنية الصناعة التحويلية العربية أنها تتميز بضعف ارتباطاتها الإنتاجية وعدم تكاملها افقياً وراسيا على المستويين القطري والعربي وانخفاض اداء تشغيلها، وعدم استغلال كامل طاقاتها الإنتاجية، وظهور طاقات فائضة تزيد من حجم الطاقة العاطلة في كثير من المصانع الوطنية، إضافة إلى ارتفاع التكاليف الرأسمالية والإنتاجية والتشغيلية للصناعة العربية، إذا ما قورنت بمثيلاتها الأجنبية، بسبب استيراد معظم احتياجاتها من المكائن ومستلزمات الإنتاج الوسيطة من الخارج[11].

وفي ضوء ستراتيجيات التصنيع العربي القائمة على احلال الواردات والتصنيع من اجل التصدير واخفاقها في الوصول إلى تحقيق قدر من التنوع في بنية الناتج الصناعي التحويلي العربي وتغيير هيكل الناتج المحلي الاجمالي، تخلت العديد من الدول العربية عن مناهج التصنيع السابقة واتباع برامج التصحيح الاقتصادي طبقاً لمفاهيم التحررية الجديدة[12]. وتعد (مصر، الأردن، المغرب، تونس والجزائر) من بين الدول العربية التي اتخذت برامج التصحيح سبيلاً لأعادة هيكلة قطاعها الصناعي، إلا أنه يلاحظ أن نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في هذه الدول اخذت تميل إلى الانخفاض، وحتى في بعض الحالات يكون ارتفاع نسبة المساهمة ناجماً من نشاط الشركات الأجنبية بحيث يسمح لها بإعادة تصدير عوائد المساهمة إلى الخارج[13].

ومن جهة اخرى، عندما ننظر للتطورات الاقتصادية العربية خاصة ما يتعلق بتوزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية على القطاعات الاقتصادية، والتي تفوق (100) مليار دولار عام 2007، فأنه يلاحظ أنها تتوجه بنسبة (29 %) إلى قطاع الصناعة و (70 %) إلى قطاع الخدمات و (1 % تقريباً) إلى قطاع الزراعة، في حين أن الاستثمارات العربية البينية تتوجه بنسبة (17 %) فقط نحو الصناعة و (1 %) نحو الزراعة و (82 %) نحو الخدمات ومنها بالأساس العقار والسياحة والخدمات المالية[14]. ومن ذلك نرى ضعف الاستثمارات الأجنبية الموجه لقطاع الصناعة العربية قياساً بقطاع الخدمات إلا انها أفضل مقارنة بالأستثمارات العربية البينية التي تركزت في توجهها نحو الخدمات الأكثر مردود اقتصادي.

وعموماً فأن المؤشر ذو الدلالة الخاص بقصور الصناعة التحويلية العربية يكمن في الأمرين التاليين:

1- ضعف الإنتاج الصناعي العربي من الناحيتين الكمية والنوعية، وسيطرة انتاج الصناعات الخفيفة عليه، حيث تشكل ما يقارب من نصفه بينما لا تزيد حصة انتاج الصناعات الوسيطة عن ثلث الانتاج الصناعي العربي، ويستأثر انتاج الصناعات الرأسمالية الثقيلة بالنسبة المتبقية (أنظر الشكل رقم 2) ويتضح من واقع الصناعات الأستهلاكية العربية أنها لم تتمكن طيلة العقود الأربعة الماضية من أحداث حركة صناعية واسعة تؤمن مسيرة انمائية متوازنة للاقتصادات العربية، كما أنها لم تتمكن ايضاً من الوفاء بكل حاجات الأسواق المحلية، ولم تسهم في زيادة حجم التجارة البينية العربية، بسبب تشابه السلع الأستهلاكية العربية المنتجة محلياً.

كذلك يلاحظ أنه بالرغم من انجازات الصناعات الوسيطة التي اقيمت في معظم الدول العربية المصدرة للنفط، ونجاحها في تصنيع المواد الأولية المتاحة لديها، إلا أنها لم تتمكن بعد من لعب دور كبير في دفع عجلة التنمية وإقامة صناعات تحويلية نهائية مشتقة منها ومتممة لها تقوم بتصنيع نسبة عالية من مخرجاتها بما يساعد على توسيع القاعدة الصناعية العربية[15].

ومن ناحية أخرى لم تتمكن الدول العربية من تحقيق انجازات كبيرة في مجال الصناعات الرأسمالية ذات التقنية العالية تسهم في توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية والتخصص في انتاج سلع ذات مزايا وجودة عالية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية. أضف إلى كل هذا أن الدول العربية لم تتمكن حتى من تحقيق انجازات مهمة في مجال الصناعات الحرفية كالنسيج على سبيل المثال، التي عرفت في بعض الدول العربية منذ عقود طويلة، حيث تراجعت هذه الصناعة عن دورها التقليدي، ولم تتمكن من التخصص في سلع تنتجها بكميات كبيرة ونوعيات تتلائم مع الأذواق الاستهلاكية المعاصرة.

2- تدني الإنتاجية: تتباين إنتاجية العامل الصناعي على مستوى الدول العربية فرادى، بصورة أكبر من تفاوتها بين النشاطات الصناعية نفسها، إذ تشير التقديرات إلى أرتفاع متوسط إنتاجية العامل الصناعي في بعض الدول العربية النفطية مثل قطر، إذ يبلغ (846) ألف دولار، وانخفاضه في الدول العربية الأقل نمواً مثل جيبوتي حيث يبلغ (780) دولار[16]. ويلاحظ من مقارنة متوسط نصيب الفرد من ناتج القطاع الصناعي العربي وحصة العامل الصناعي منه خلال الفترة 2003- 2006، زيادة متوسط إنتاجية العامل الصناعي بشكل كبير، إذ ارتفعت بأكثر من 50 % خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع العائد الأستخراجي، إذا ارتفع متوسط نصيب الفرد من ناتج الصناعية الأستخراجية من حوالي 758 دولار إلى 1658 دولار وبمتوسط تغير بلغ (118.7 %) خلال الفترة نفسها (أنظر الجدول 5). غير أن ذلك لا يعكس زيادة نوعية كفاءة العامل الصناعي العربي، سواء في الصناعة الأستخراجية أو التحويلية، بقدر ما هو يعود إلى ارتفاع ناتج كل منهما مع ثبات عدد العاملين في القطاع. علماً أن متوسط الأنتاجية للعامل الصناعي العربي يعادل خمس ما هو عليه في كوريا الجنوبية، وسبع إنتاجية العامل في اليابان، وذلك بسبب قلة العمالة الماهرة وعدم مواكبة مخرجات التعليم والتدريب لاحتياجات الصناعة.

ثالثاً- التحديات التي تواجه الصناعة العربية ومستقبلها

تعاني الصناعة العربية من مشاكل ومعوقات كثيرة، ومع أنه تم الحديث عن هذه المعوقات المباشرة في دراسات ووثائق عدة، إلا أنه من المفيد إعادة تلخيص أهم هذه المعوقات التي يمكن إجمال أبرزها في[17]:

1- تبعية كبيرة مباشرة أو غير مباشرة لريع الموارد الطبيعية (خاصة النفط).
2- مستويات منخفضة من الإنتاجية ومعدلات بطيئة من نشر التقنية.
3- ضآلة الاستثمارات الموجهة للتصنيع وخاصة الصناعات التحويلية ذات المدخلات المحلية.
4- تبعية لمصادر التمويل الخارجية من خلال الديون العالية.
5- ارتفاع معدلات البطالة، وخاصة البطالة الهيكلية.
6- محدودية الأسواق الوطنية والبنى الأساسية الصناعية.

وفي الوقت ذاته تواجه الصناعة العربية تحديات كثيرة تكمن في التحديات المحلية والدولية (الخارجية) التي لا تزال تلعب دوراً أساسياً في تشكيل مسيرة الصناعة العربية ومستقبلها. ومن بين أهم التحديات المحلية (الداخلية) التي تواجه الصناعة العربية الآتي[18].

1- الاختلال الهيكلي في القطاع الصناعي، ويتجسد بهيمنة الصناعة الأستخراجية على إجمالي الإنتاج الصناعي، ففي عام 2007 بلغت مساهمة الصناعة الأستخراجية في ألـ (GDP) قرابة 40 % مقابل 9.4 % بالنسبة للصناعة التحويلية (أنظر الجدول 1). أما جوهر المشكلة، فهو محدودية الآثار التراكمية للصناعة الأستخراجية على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية (Macro Variables) وآفاق التنمية، مقارنة بالإنتاج التحويلي لدرجة أن المتخصصين بالتنمية الاقتصادية يجمعون على أن اتساع الوزن النسبي للإنتاج الأستخراجي من إجمالي الإنتاج في الدول النامية ومنها العربية، يعد من قبيل التخلف.

2- عدم نجاح استراتيجيات التصنيع خاصة صناعة إحلال الواردات (Import Substitution) التي لا تزال تتبناها العديد من الدول العربية، حيث ثبت ارتفاع تكاليف هذه الصناعات، نظراً إلى ارتفاع نسبة المكون الأجنبي فيها، والضغوط المتولدة على الاحتياطيات من النقد الأجنبي، فضلاً عن قضية جودة وتسويق المنتج. ومما كرس هذا الوضع ضيق نطاق السوق العربية وعدم كفاية الطلب لخلق مستويات طموحة من الإنتاج الصناعي والذي كان سبباً مؤثراً لقيام المؤسسات الصناعية الصغيرة التي انتشرت في العديد من الدول العربية وتميزت بانخفاض الكفاية الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج، وهو ما أدى إلى تخلف هذا الإنتاج وعدم مواكبته لمثليه في العالم الصناعي المتقدم.

3- انخفاض مستوى الإنفاق الرأسمالي على القطاع الصناعي في بعض الدول العربية، بما في ذلك بطئ حركة التمويل المتاح للبحث ولتطوير (R & D) التقني والتدريب الصناعي، وأتساع فجوة البحث - الإنتاج، وتردد القطاع الخاص في ريادة المشروعات الصناعية الكبيرة واعتماده بدلاً من ذلك على المجالات الهامشية الأخرى كالتجارة والعقار والمضاربة. وجميع هذه العوامل أسهمت في انخفاض إنتاجية العامل الصناعي العربي التي بلغت حوالي (32) الف دولار في عام 2006 (الجدول 4)، في حين وصلت في بلد نام مثل كوريا الجنوبية إلى حوالي (74) الف دولار، وفي اليابان كبلد متقدم - فقد بلغت نحو (106) الف دولار.

وإلى جانب التحديات الداخلية الكثيرة التي سبق ذكر بعضها تبرز التحديات الدولية التي ما انفكت تعد العامل الحاسم في رسم معالم المستقبل للصناعة العربية، نظراً إلى وصفها عوامل تتحدد خارج إرادة صناع القرار والاقتصاديين ورجال التخطيط في الدول العربية، وبالتالي فهي ترتبط بعوامل السوق العالمية وسياسات المراكز الرأسمالية المتقدمة إزاء الدول النامية ومنها العربية، والتي لها الأثر الكبير في ارتفاع مستوى المنافسة في الأسواق الخارجية وتقليص فرص الوصول لكثير من السلع الصناعية العربية إلى اسواق الدول الصناعية المتقدمة. وتتمثل التحديات الدولية بالتحديات الأساسية الأتية:

1- تحول الاتجاه العام للطلب العالمي على المنتجات الصناعية من الصناعات المعتمدة على المواد الأولية والخامات الطبيعية، باتجاه المنتجات التي تستخدم التقانة المستجدة والتي تفتقر إليها معظم الدول العربية. ويأتي ذلك في إطار التطور الحاصل في البدائل الصناعية، ليجعل من الميزة المحلية النسبية غير ذات أهمية كبيرة مقارنة بالمزايا التنافسية ذات المحتوى المعرفي، كأحلال الخيوط الصناعية بدلاً من القطن في كثير من صناعات المنسوجات، مما يؤثر بشكل سلبي على معدلات التوسع في الصناعات التقليدية العربية[19].

2- التطور السريع في النظم المعلوماتية والاتصالات وما يواكب ذلك من تطبيقات في مجال التجارة الالكترونية، الذي احدث تغيرات جوهرية في هيكل واتجاهات التجارة العالمية خلال العقود الماضية، في وقت لا تزال الدول العربية خارج مناطق الابتكار والإنتاج لشبكات المعرفة والمنتجات الالكترونية في العالم. وبينما تسارع بعض الدول العربية توفير خدمات الاتصال الحديثة، تبقى السبل الأخرى لاستخدامات الاتصالات في الإنتاج كشبكات المعرفة والأسواق الالكترونية غير منتشرة أو محدودة الاستخدام فيها، وسيؤدي هذا إلى عدم استطاعة الصناعة العربية مواجهة الشركات الكبرى التي أصبحت قادرة على منافسة المنتجات الصناعة المحلية بالاتصال المباشر مع المستهلك بواسطة نظم المعلومات الحديثة والتجارة الالكترونية[20].

3- ومن أخطر التحديات التي تنتظر الدول العربية في ظل الظروف العالمية الجديدة، هي المفاوضات التي تجري في إطار منظمة التجارة العالمية (WTO)، والتهميش المحتمل، للاقتصادات العربية التي لا يقوى إنتاجها على منافسة الإنتاج الصناعي في الاقتصادات المتقدمة ذات الميزة النسبية والتقنية العالية، والتي ستفرض منافسة شدية أمام الصناعة العربية قد تؤدي إلى حر مانها حتى من أسواقها وفرص توسعها. خصوصاً مع إزالة المعوقات الجمركية وغير الجمركية أمام انسيابية حركة المنتجات عبر الحدود، وانتهاء المهلة التي منحت إلى الدول النامية لتطوير تقانتها وحقوق الملكية الفكرية وهو المشهد الذي يخشى أن يعطل العشرات من الصناعات التقليدية بل والحديثة منها في الدول العربية ما لم يتم الاستعداد الفوري لاستدراك هذه المخاطر[21].

رابعاً- التأثيرات المحتملة لتطبيق اتفاقات WTO على الصناعة العربية

بسبب الاختلافات بين اقتصاديات دول العالم، فأن تطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية والمتضمنة تحرير التجارة الدولية، سيؤدي إلى ترك أثار ايجابية وأخرى سلبية على اقتصاديات الدول المختلفة، وعادة ما تكون الدول النامية ومنها العربية هي المتضررة بالرغم من منحها مدد زمنية لا تتقيد بها بالتطبيق الفوري المباشر للاتفاقيات. ومن المتوقع أن تكون هناك نسبة كبيرة من عوائد هذه الاتفاقات لصالح الدول المتقدمة وهو ما يعترف به الكثير من المختصين الاقتصاديين، وإن كان التبرير لذلك أنه على المدى القصير ستتعرض الدول النامية ومنها العربية لصعوبات كثيرة، إلا انه على المدى الطويل سيكون العكس حيث أنها ستجني الكثير من عملية تحرير التجارة الدولية. وعلى العموم فان تخفيض القيود الكمر كية وإزالة الحواجز الغير الكمر كية والدعم الأغراقي سيكون له منافع واضحة لجميع الدول في الأجل الطويل من حيث تأثيرها في تخفيض تكاليف الإنتاج، وسيكون على الدول العربية أن تعاني في البداية من الترتيبات التجارية الجديدة الأمر الذي يتطلب الاهتمام بالقدرة التنافسية للصادرات الصناعية العربية.

ويمكن القول بإن اتفاقيات وقوانين التصنيع العالمية سيكون لها أثار سلبية على الصناعة العربية في الأجل القصير، غير أنه من الممكن أن يكون لها أثار ايجابية في الأجل الطويل، ولكن بشرطين أساسين[22]:

الأول: هو الارتقاء بنوعية الإنتاج السلعي والخدمي.

والثاني: هو زيادة التنسيق والتنظيم الاقتصادي بين الدول العربية، إذ أن شروط هذه الاتفاقية تسمح بذلك فضلاً عن دعمه للموقف التفاوضي للدول العربية. وعلى هذا وبالاستناد إلى الواقع الصناعي العربي وارتباطه بالاقتصاد العالمي سيتم تناول هذه الآثار وكما يأتي:

1- الآثار السلبية (الأجل القصير):

(أ) أن تحرير التجارة الدولية سيؤدي إلى صعوبات كثيرة وكبيرة أمام الصناعة العربية لاسيما بعد اشتداد المنافسة الدولية في مجال السلع الصناعية، حيث أن أغلب الصادرات العربية هي من المواد الخام والتي يتم استيرادها بكميات كبيرة من قبل الدول الصناعية، ولهذا تسعى هذه الدول من خلال سياساتها البحث عن ايجاد بدائل جديدة للمواد الأولية التي تستوردها، وهذا من شأنه أن يقلل من المركز التنافسي للصناعة العربية ويعرضها إلى المنافسة الشد يدة في المنتجات مستقبلاً.

(ب) أن السلع التي تمتلك فيها بعض الدول العربية ميزة نسبية ستواجه منافسة شديدة من قبل المنتجات الأجنبية ولاسيما الصناعات التي ما زالت في طور النمو والصناعات العريقة ما لم يتم تطوير اساليب هذه الصناعات حسب متطلبات الجودة والمواصفات القياسية العالمية، إذ أن هذه المنافسة ستكون على أساس الكفاءة الاقتصادية والجودة والمواصفات الفنية والمعاينة قبل الشحن للانتاج الوطني، وكل هذه المتطلبات تعتبر من العناصر الأساسية المهمة التي لا تستطيع الدول العربية أن تطبقها بأكملها في الأجل القصير.

(جـ) ستؤدي مسائل الاستثمار المتعلق بالتجارة إلى فرض هيمنة أجنبية على الثروات العربية واستغلال متزايد للدول الصناعية وشركاتها المتعددة الجنسية للموارد العربية، وعلى هذا فأن الاستثمار الأجنبي سيلعب دوراً كبيراً في العديد من الصناعات العربية على أساس الكفاءة الاقتصادية، مما يحد من المبادرات المحلية في منتجات أو فروع صناعية معينة، لاسيما وأن الصادرات العربية تمتاز بانخفاض نسبة مساهمتها في الصادرات العالمية حيث لم تتجاوز حوالي (5.7 %) عام 2007[23]، وعلى سبيل المثال ستتعرض صناعة الأخشاب لمنافسة شديدة وستواجه الشركات ا لعربية التي تنتجها وضعا اقتصاديا صعبا، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تصفيتها وهيمنة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عليها. لذلك فأن الدول المتقدمة سوف تحقق نتائج ايجابية في المستقبل من جراء تحرير التجارة الدولية، لاسيما وأن منتجاتها تتمتع بجودة عالية وتستطيع الوقوف أمام المنافسة الدولية، على عكس الدول العربية فأن مجرد سحب الحماية وفتح الأسواق دون وضع ضوابط وقيود على السلع المستوردة سيؤثر سلباً على المنتجات الصناعية الوطنية وبوجه خاص الناشئة وغير التنافسية منها.

(د) أن الانخفاض التدريجي في الرسوم الكمركية قد يؤدي إلى عجز أو زيادة عجز الموازنة العامة في الدول العربية أو عدم تنامي الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة، مما يؤدي إلى زيادة الضرائب أو الرسوم على الأفراد والمشروعات، الأمر الذي يؤدي إلى الآثار السلبية على تكلفة الإنتاج. كما ان صعوبة تحدي الدول العربية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وجودة أعلى سيكون له آثار سلبية على الصناعات المحلية، مما يترتب على ذلك زيادة تدهور نسبة مساهمة الصناعة التحويلية إلى ما دون النسبة الحالية التي لم تتجاوز (9.5 %) لعام 2007 (الجدول 1)، كما أن البطالة سترتفع نتيجة لانخفاض استيعاب القطاع الصناعي العربي للايدي العاملة، حيث لم يستوعب سوى (17 %) من إجمالي العمالة العربية كما أشرنا إلى ذلك سلفاً.

(هـ) أن تخفيض التعريفة على السلع الصناعية في الدول المتقدمة سيؤدي إلى زيادة الأستيراد فيما بينها أ كثر من السابق بعيداً عن الموارد الطبيعية والمنتجات التي تتصف بكثافتها لليد العاملة التي يكثر انتاجها في الدول العربية، وهذا سيؤدي إلى انخفاض الصادرات العربية إلى الدول المتقدمة، مما يشكل عاملاً سلبياً يزيد من ضالة الصادرات الصناعية العربية.

(و) أن الأخذ بمجموعة المواصفات للتجارة الدولية والمعرفة باسم ISO 9000 في إطار WTO، يمثل أحد القيود الرئيسية على الصادرات الصناعية العربية باعتباره من الوسائل الأجرائية المهمة للتحكم في التجارة الدولية. كما أن الاتفاق حول الحواجز الفنية للتجارة ووجوب الالتزام بها من قبل الدول الأعضاء قد يؤدي إلى ظهور مصاعب في مجال تطبيق هذه المواصفات، إضافة إلى احتمال استخدام هذه المواصفات والمعايير الفنية بشكل متعسف من قبل الدول المتقدمة مما يؤدي إلى عرقلة وصول السلع الصناعية العربية إلى الأسواق الدولية[24].

2- الآثار الايجابية (الطويلة الأمد):

يرى فريق من الاقتصاديين المختصين بأن هناك أثاراً ايجابية محتملة مهمة للدول العربية ستنتج من التطبيق العملي لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بصورة عامة فأن أهم هذه الآثار هي[25]:

(أ) تضمن الاتفاقات الجديدة فرصاً أفضل للدول العربية لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الأغراق من جانب الدول الأخرى، فضلاً عن التحسينات التي أدخلت على آلية فض المنازعات والتي تكفل للدول العربية فرصاً أفضل، بينما الدول الأخرى التي ستبقى خارج إطار هذه الاتفاقات ستكون معرضة للإجراءات الانتقامية والتعسفية من قبل الدول المتقدمة.

(ب) إن الأتفاقات الجديدة تتيح للدول العربية فرصاً أوسع للتصدير إلى الدول الأعضاء الأخرى ولاسيما المنتجات التي تمتلك فيها المواصفات المطلوبة والميزة النسبية التنافسية كالمنسوجات والملابس، بالاضافة إلى انفتاح الأسواق أمامها لتصدير بعض المنتجات الصناعية الأخرى.

(جـ) أن تخفيض القيود الكمركية وغير الكمركية سيؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري الدولي ومن ثم حجم الإنتاج القومي العالمي وبما يعادل حوالي (300) مليار دولار، وإذا صحت هذه التقديرات فأن ذلك يعني تنشيط حركة الاقتصاد العالمي وخروج الدول الصناعية المتقدمة من حالة الكساد التي تعاني منها، مما يعود بالخير على دول العالم الأخرى ومنها الدول العربية، حيث كلما ارتفع معدل النمو في الدول المتقدمة كلما ارتفع الطلب في اسواق الدول النامية ومنها العربية.

(د) أن الاتفاقات الجديدة ستؤدي إلى زيادة المنافسة بين دول العالم مما يؤدي بالضرورة إلى تحفيز وزيادة الكفاءة الإنتاجية في مشاريع الدول العربية وتحسين جودة الإنتاج فيها حتى تستطيع المنافسة في الأسواق الدولية، وهذا على درجة من الأهمية بالنسبة للدول العربية حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المالي والحصول على نصيب من الأسواق الدولية.

وعلى هذا فأن اتفاقيات وقوانين التصنيع العالمية الجديدة بما تحمله من تغييرات على مستوى التجارة الدولية سيكون لها آثار سلبية وأخرى ايجابية على الصناعة والتجارة الدولية، إلا أنه من المعروف أن ما جاءت به هذه الاتفاقيات هو لخدمة مصالح الدول المتقدمة أصلاً، ومن الممكن أن تطور الآثار الايجابية للدول العربية لتحقق بعض المكاسب، وهذا يتوقف على مدى مصداقية الدول المتقدمة في الالتزام بتطبيق الاتفاقيات والقوانين، ومدى إمكانية الدول العربية تنسيق جهودها الاقتصادية وإعادة هيكلة اقتصادياتها وتوفير الظروف الملائمة للاستفادة القصوى من الفرص المتاحة، حيث سيؤدي تحرير التجارة الدولية إلى منافسة قوية يمكنها أن تمثل حافزاً للصناعات العربية المحلية لرفع الإنتاج والارتقاء بنوعيته وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد، وهذا الوضع لا يكون بالمدى القصير ولا حتى بالمتوسط وإنما على المدى البعيد ولبعض الصناعات وبحسب ظروف الدول العربية وإمكانياتها على اقتناص الفرص التي يتيحها النظام التجاري العالمي الجديد.

خامساً- استشراف مستقبل الصناعة العربية

يعد النظام التجاري العالمي الجديد من أهم المتغيرات الاقتصادية الدولية التي ستؤدي إلى تغييرات في المدى القصير والطويل في الأوضاع الاقتصادية، ولا تستطيع الدول العربية أن تبقى بمعزل عن هذه المتغيرات لأنها لابد وأن تتأثر بها وذلك لارتباط اقتصادها ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد العالمي. وفي ضوء ذلك يمكن القول أن النظام التجاري الجديد سيكون له آثار سلبية على مجمل الصناعات العربية، وذلك لما تعانيه هذه الصناعات سواء القديمة منها أو الحديثة من عدم القدرة على المنافسة لأنها متخلفة تكنولوجياً ومرتفعة التكاليف فضلاً عن أنها لا تزال صناعات ناشئة معتمدة على الإعلانات والحماية المحلية، وهذا ما يؤكد صحة فرضية البحث، فضلاً عن أنه يؤكد قولنا بأن الصناعة العربية لا يمكن أن تحقق آثاراً ايجابية إلا على المدى البعيد، لأن هذه الصناعات عموماً لا تمتلك إمكانيات التطوير والتأثير مثلما وصلت الصناعات في الدول المتقدمة خلال عشرات أو مئات السنين أو حتى صناعات بعض الدول النامية.

ومن هنا فأن تحقيق مستقبل أفضل للصناعة العربية في ضوء المتغيرات العالمية، يكمن في ايجاد الحلول الناجعة للمعوقات والتحديات التي تواجهها، وذلك من خلال اتباع مجموعة من الخطوات والإجراءات المناسبة في هذا الشأن والتي تتمثل في المحاور الأتية:

1- ضرورة تنفيذ الإستراتيجية العربية الجديدة للتنمية الصناعية والتي تم اعتمادها في قمة الجزائر في مارس 2005 في ضوء المعطيات الاقتصادية الدولية الجديدة، لأجل زيادة القدرة التنافسية للصناعة العربية، ومواجهة المنافسة الدولية الناجمة عن تحرير التجارة وآثارها السلبية، وذلك من خلال الاهتمام بجملة من القضايا المهمة ذات الأولوية أهمها[26]:
   (أ) أعداد وتطبيق المواصفات القياسية العربية الموحدة المتوافقة مع المواصفات الدولية.
   (ب) توحيد الإجراءات والتشريعات اللازمة لنظم الجودة والبيئة.
   (جـ) العمل على استكمال قواعد المنشأ التفصيلية.
   (د) الأعتناء بالتطوير التكنولوجي وتطوير المنتج.
   (هـ) التوجه نحو الصناعات المبنية على المعرفة أكثر من اعتمادها على المادة الأولية.
   (و) التوجه نحو التخطيط الصناعي المعرفي وليس التخطيط التقليدي.
   (ي) البحث عن الأسواق الجديدة وخاصة الأسواق في الدول النامية.

2- يجب إعادة النظر في هيكلية الصناعة العربية بالاتجاه الذي يعزز الدخول في الصناعات الأكثر حيوية ذات القيمة المضافة العالية (Added Value) خصوصاً صناعة الاتصالات والمعلومات بحيث لا تتعارض مع نسبة البطالة المرتفعة في الدول العربية، لاسيما وأن الفرصة مواتية لدخول الصناعات المستقبلية، وهي تلك الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية العالية والقيمة المضافة العالية للاقتصاد.

3- العمل على تنمية وتنويع الصادرات الصناعية العربية ورفع قدرتها التنافسية، وذلك على خلفية أن تقوية المركز التنافسي للمنتجات الصناعية العربية في الأسواق العالمية، ستشكل محركاً لنمو القطاع الصناعي وحافزاً على تطويره بصورة مستمرة. ويتم ذلك من خلال توفير جملة من العوامل التي تؤدي إلى هذا الهدف منها[27]:

أ- رفع الإنتاجية الصناعية.

ب- إعادة النظر في البيئة التشريعية والقانونية لخلق المناخ الأستثماري الملائم.

جـ- تقديم الدعم المالي والفني إلى المشروعات الصناعية المحلية.

د- الأخذ بمعايير التكامل الصناعي الذي يؤدي إلى التنوع في التركيب السلعي وزيادة الدخل وتقليل الاعتماد على عدد محدود من المواد الأولية، فضلاً عن أنه يقلل من المنافسة بين المصنوعات العربية.

هـ - تشجيع إقامة المناطق الحرة، والأستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خاصة مع تصاعد الاتجاهات الحمائية في الأسواق العالمية.

4- ضرورة الاهتمام بالصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر بهدف خلق صناعات جديدة تغذي الصناعات الكبيرة، وخصوصاً تلك التي تساهم بفعالية أكبر في التشغيل في الدول العربية، ويتطلب ذلك تنفيذ إستراتيجيات تركز على أنشاء هذه الصناعات وتشابكها الخلفي والأمامي مع بعضها البعض ومع الصناعات الكبرى، ويمكن للدول العربية الأستفادة من خبرة الدول الأخرى الناجحة في هذا المجال مثل ماليزيا والهند والصين، حيث تبرز التقارير الدولية أن تحسن الاقتصاد الهندي يعود بالدرجة الأولى إلى النمو الكبير في الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل نحو 90 % من إجمالي المصانع وتساهم بحوالي 40 % من إجمالي الناتج الصناعي فيها.

5- الأهتمام بمجال المعلومات الصناعية العربية الذي يعتبر ركيزة اساسية لتطوير معدلات النماء الاقتصادي والتنمية الشاملة عامة والتنمية الصناعية خاصة، حيث أن الصناعة هي القاطرة التي تقود النمو الاقتصادي وتحرك آليات التنمية مما جعلها أكبر منتج ومستهلك للمعلومات ويتم ذلك من خلال:

أ - الحصول على المعلومات من مصادرها الأولية وتبادلها ونشرها تعميماً للفائدة منها وتقليص القيود عليها.

ب- استخدام النظام المفتوح الجديد (Open Sources) في تطوير قاعدتها المعلوماتية لتوفير أكبر قدر من المعلومات والبيانات الحديثة عن الصناعة العربية.

جـ- الاهتمام بالمنتج الصناعي العربي بعد إنتاجه وفتح اسواق جديدة له، وذلك من خلال إنشاء بوابة جديدة تهدف إلى التعريف بالمنتجات الصناعية العربية، وتوفير كل المعلومات التي تساعد على تطوير التجارة العربية البينية والعربية والدولية.

6- ضرورة الاهتمام بأسلوب المناولة الصناعية في الدول العربية على غرار غيرها من دول العالم، للتغلب على الحلقات الضعيفة في تنمية القطاع الصناعي العربي وتحسين أدائه، وتعظيم مساهمته في تحقيق التنمية الشاملة. حيث أن دور هذا النشاط عربياً ما زال متواضعاً، علاوة على أن قيمته غير محددة، مقارنة بالاهتمام المتزايد الذي تخطى به المناولة الصناعية في الدول المتقدمة، وما تمثله من نسب عالية في إنتاجها الصناعي، إذ تزيد على (15 %) في الاتحاد الأوربي و (35 %) في الولايات المتحدة و (56 %) في اليابان[28].

7- اعتماد سياسات واستراتيجيات فاعلة لتوثيق التعاون الصناعي العربي، بما يساعد على توسيع فرص الاستثمار الصناعي، ورفع كفاءة الوحدات الإنتاجية القائمة أو التي تحت الإنشاء، وذلك من خلال:

أ - تعزيز حركة المشروعات العربية المشتركة في المجال الصناعي وسائر القطاعات ذات العلاقة بالصناعة بحيث يتم خلق كيانات صناعية ضخمة قادرة على توفير الإنتاج الصناعي إلى المستهلك العربي من ناحية، والتجهيز لخوض المنافسة الدولية في الأسواق المعولمة من ناحية أخرى.

ب- التنسيق في مجال المواصفات والمقاييس.

جـ- عقد اتفاقيات للتسويق المشترك وأخرى للخدمات الصناعية.

د- تنمية آليات التعاون في مجال أكتساب وتطوير التكنولوجيا في قطاع الصناعة العربية ونقل وتوطين التكنولوجيا.

8- الأهتمام بحركة البحث العلمي والتقني في القطاع الصناعي، وإعداد دراسات السوق القطرية والقومية والأقليمية، بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية، وخلق فرص استثمار عربية والترويج لها بغية امتصاص البطالة المتنامية في الدول العربية والحد من الفقر، وهذا يتطلب[29]:

أ- اقامة مؤسسات جديدة للبحث والتطوير والتدريب الصناعي وزيادة الانفاق عليها في إطار ما يعرف بحاضنات الأعمال.

ب- ربط مراكز البحوث العلمية والتطبيقية بالصناعات القائمة.

جـ- الـ تأكيد على الجانب التطويري للعاملين في الصناعة العربية بدءاً بإعداد دورات تدريبية نوعية متخصصة وتعريفهم بأحدث التطورات التكنولوجية في مجالات تخصصهم بما في ذلك التوجهات الدولية الجديدة نحو التقنيات متناهية الصغر (النانو تكنولوجي) والتي ستكون أساس الثورة الصناعية الجديدة في العالم والتي ستقلب موازين الصناعة الدولية.

9- العمل على تحفيز آليات توفير التمويل اللازم لقطاع الصناعة العربية، وجذب الأستثمارات إلى هذا القطاع بما يخدم نمو الاستثمارات الصناعية وقدرة القطاع على التطور مع إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في ريادة الأستثمارات الصناعية الحديثة، ومنها في مجال البرامجيات والألكترونيات وغيرها من الصناعات المتعلقة بالإنتاج المعرفي.

10- إمكانية الاستفادة من تجارب العديد من الدول النامية المصنعة حديثاً (Newly Industrialized Countries)، ومثلها النمور الأسيوية ودول امريكا اللاتينية والتي استطاعت بجدارة ترسيخ مكانتها على خريطة الاقتصاد العالمي، وباتت تشكل نسبة مهمة في التجارة العالمية نتيجة التطورات الكبيرة التي حققتها في قطاعاتها الصناعية[30].

الخاتمة

يعيش العالم حالياً مرحلة اقتصادية هامة شهدت تتطورات متلاحقة من قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) وتبعاتها، إلى بروز الشركات الكبيرة وتسابقها على الاندماج بهدف التخصص ورفع القدرة التنافسية، وصاحب ذلك على المستوى العالمي تطورات ملحوظة في تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتحويلها إلى صناعات مغذية لصناعات اخرى اكبر. وهذه المتغيرات الاقتصادية العالمية ستؤدي إلى تغيرات في المدى القصير والطويل في الأوضاع الاقتصادية العربية، كون الدول العربية لا تستطيع أن تبقى بمعزل عن هذه المتغيرات لأنها لا بد وأن تتأثر بها وذلك لأرتباط اقتصادها ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد العالمي.

وفي ضوء ذلك فأ ن هذه التغيرات سيكون لها أثار سلبية على مجمل الصناعات العربية خاصة التحويلية منها، وذلك لما تعانيه هذه الصناعات سواء القديمة منها أو الحديثة من عدم القدرة على المنافسة لأنها متخلفة تكنولوجياً ومرتفعة التكاليف، وكذلك لا تزال صناعات ناشئه معتمدة على الأعانات والحماية المحلية. وفي الوقت ذاته تواجه الصناعة العربية تحديات كثيرة لها أثرها الكبير على مسارها وتشكيل مستقبلها، ومن بين هذه التحديات مجموعة لها صبغتها الدولية (الخارجية) والتي تؤدي إلى ارتفاع مستوى المنافسة في الأسواق الخارجية وتقليص فرص الوصول لكثير من السلع الصناعية العربية إلى اسواق الدول الصناعية المتقدمة، وأن هذه المنافسة ستزداد نتيجة التسابق في مجال البحث والتطوير وتحرير الأسواق وأكتمال تطبيق قوانين التصنيع العالمية. وإلى جانب ذلك تواجه الصناعة العربية تحديات أخرى ذات صبغة محلية واقليمية، تتمثل في غياب البنية المؤسسية الملائمة في الصناعة نفسها، وعدم وجود سوق واسعة للمنتجات الصناعية العربية، ومحدودية المناطق الصناعية المتطورة، إضافة إلى عدم الالتزام بالمواصفات والمقاييس وأجراءات مراقبة الجودة.

واستناداً إلى ما تقدم، فأن مستقبل الصناعة العربية مرهون بالتصدي للمعوقات والتحديات التي تواجهها، من خلال اتباع مجموعة من الخطوات والأجراءات المناسبة في هذا الشأن.

المراجع حسب ورودها في البحث

1- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر (ايلول) 2008، ص67.
2 - حاتم محمد حمود، (تاثيرات إتفاقيات منظمة التجارة العالمية على القطاع الصناعي العربي)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة القادسية، 2004، ص67.
3 - صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات 1997 ، 2000، 2001، 2005، ص60 و ص72.
4 - د. حميد الجميلي، (الصناعات التحويلية العربية- الإشكاليات وتحديات المستقبل)، مجلة تنمية الرافدين، العدد 65، 2001، ص147- 148.
5 - صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنة 2008، مصدر سابق، ص148.
6 - المصدر السابق، ص 326.
7 - عرفان الحسيني، (مستقبل الصناعة العربية في ظل عالم متغير)، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 418، السنة السادسة والثلاثون، يوليو (تموز) 2005، ص11.
8 - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، مجلة الصناعة العربية، العدد الثاني، آيار 2008، ص6.
9 - صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر (ايلول) 2007، ص72.
10- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر (ايلول) 2004، ص83.
11 - صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر (ايلول) 2003، ص80.
12 - وليد عودة، (واقع القطاع الصناعي في الدول العربية وآفاق تطوره في ظل الخصخصة)، مجلة العمران العربي، العدد 33، آيار- حزيران ، 1989، ص61 - 66.
13 - ثائر محمود رشيد، (السياسات الصناعية والمزايا التنافسية في ظل المتغيرات الدولية - دراسة حالة الصناعات التحويلية العربية)، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، 2004، ص115.
14 - د. محمد الهواري، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي العربي، مجلة الصناعة العربية، العدد 4، نوفمبر 2008، ص23.
15 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، مصدر سابق، ص85.
16 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، مصدر سابق، ص 322 - ملحق 414.
17 - د. كامل الكناني، (التنمية الصناعية العربية والمتغيرات المعاصرة في الاقتصاد العالمي)، بحث مقدم إلى المؤتمر القطري الثاني للاقتصاد- جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد، 2002، ص11.
18 - عرفان الحسيني، مصدر سابق، ص11.
19 - برهان الدجاني، (اتفاقية الجات والعمل العربي المشترك)، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 11، بيروت، 1995، ص14.
20 - وليد عودة، (أراء حول منظمة التجارة العالمية من منظار عربي وعالمي)، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 16، بيروت، كانون الثاني 2002، ص128.
21 - عرفان الحسيني، مصدر سابق، ص14.
22 - د. ظافر حميد حسون، (منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على البلدان النامية)، مجلة كلية التراث، العدد الأول، السنة الأولى، 2001، ص134.
23 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008، مصدر سابق، ص2.
24 - الأونكتاد، (التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة)، رقم الوثيقة TD/B/49/12 أيلول، 2002، ص5.
25 - محمد مأمون عبد الفتاح، (انفاق التجارة في السلع الزراعية)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة- نيويورك 2001، ص 802.
26 - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، مصدر سابق، ص8.
27 - اتحاد الصناعات الكويتية، مجلة الصناعي، العدد 110، يناير 2006، السنة الخامسة عشر، ص8.
28 - م. طلعت بن ظافر، المناولة نشاط استراتيجي ناجح في تنمية الصناعة، مجلة التنمية الصناعية، العدد 59، يوليو- تموز، 2005، ص3.
29 - د. أمير الرفاعي، الأمن الأنساني والتنمية الصناعية في الوطن العربي، مجلة الصناعة العربية، العدد 3، يونيو، 2008، ص48.
30 - عرفان الحسني، مصدر سابق، ص13.